

# الندوة الدولية حول مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون المسطرة الجنائية

## خلاصات أولية

### أولاً: من أجل نظام جديد لعدالة جنائية فعالة ومنصفة وإنسانية ومسؤولة

من أجل تشريع جنائي:

- يقي ويحمي من التعذيب والاعتقال والتعسفي والتمييز والعنف ضد المرأة
- يضمن الحقوق والحريات ولا ينص على العقوبات السالبة للحريات إلا كخيار أخير، ويوسع نطاق العقوبات البديلة والتدابير الوقائية وكذا أشكال ملائمة لتنفيذ العقوبات
- يحمي المجموعات الهشة (الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين في وضعية غير قانونية وضحايا الاتجار بالبشر والمجموعات الهشة الأخرى...)
- يركز على مقارنة لا تنص على عقوبات ضد السلوكات التي تدخل في باب ممارسة الحريات الفردية والجماعية
- يركز على عدم تجريم كل ما هو بديهي وضروري جدا في مجتمع ديمقراطي
- يركز على تعزيز استقلالية الفرد وحرية
- يوفر نطاقا أوسع للضمانات الدستورية المتعلقة بالمحاكمة العادلة وحقوق المتقاضين

- يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع بطريقة عرضانية (تحديد وتكييف بعض الجرائم، أوامر حماية النساء ضحايا العنف، العناية الواجبة...)
- يوضح بصفة منهجية العناصر المكونة للجرائم بغية تعزيز مبدأ الشرعية
- يقلص من نطاق العقوبات القصوى والدنيا
- ينص على حل متكامل لإعادة التأهيل والإدماج والتقليص من حالات العود
- يضمن توازنا منصفاً بين المتابعة والدفاع، بين النيابة العامة وقضاة التحقيق، بين تبسيط المساطر القضائية وتعزيز ضمانات الدفاع.
- يعزز آليات محاسبة المكلفين بإنفاذ القانون
- يضمن حق الانتصاف من أجل جبر الضرر في حالة الاعتقال التعسفي
- يضمن للأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية الـ"هايباس كوربيس" أي القدرة على الطعن في مشروعية الاعتقال أمام سلطة قضائية مستقلة
- يحدد بشكل أدق معايير الوضع رهن الاعتقال الاحتياطي
- يقدم حلاً مندمجاً في مجال المساعدة القانونية والقضائية

## من أجل تشريع جنائي يلغي عقوبة الإعدام

ثانياً: الملاءمة التامة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني  
 تفعيل كامل وغير انتقائي للملاحظات الختامية والتوصيات الموجهة للمغرب من قبل الهيئات التعاهدية و أصحاب الولايات برسم الاجراءات الخاصة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.